الباب الثانى
التكتلات الاقتصادية العالمية

تمهيد:

فيما يلى سوف يتناول هذا الباب فصلين، الفصل الأول يتناول بعض المفاهيم الإقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث وملامح اتفاقيات الجات والاتفاقيات مع التكتلات الاقتصادية، والفصل الثانى يتناول اتفاقيات التبادل التجارى الحر والتفضيلية بين مصر والدول العربية.

الفصل الأول
إتفاقيات مصر مع التكتلات الاقتصادية العالمية[١]

تأخذ التكتلات الاقتصادية أشكالاً مختلفة يمكن تدريجها من الأبسط إلى الشكل الكامل للتكتل:

أولا: النظام التفضيلى أو المعاملة التفضيلية : ويقصد بها مجموعة من الإجراءات التى تتخذها دولة معينة للتخفيف من القيود التى تعوق حرية الإنسياب المستمر للسلع فيما بينها سواء إلغاء نظام الحصص أو الرسوم الجمركية.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة : وهى الدرجة الثانية فى سلم التكامل الاقتصادى وتشتمل على مجموعة التدابير التى تلغى القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة وعلى التجارة البينية بين الدول الأعضاء بإستثناء رأس المال وهى لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية فى مواجهة العالم الخارجى.

ثالثا: الإتحاد الجمركى: وهو عبارة عن منطقة تجارة حرة بالإضافة إلى تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة العالم الخارجى ويشمل الاتحاد الجمركى أربعة مكونات رئيسية هى وحدة القانون الجمركى، التعريفة الجمركية، وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء ، وحدة الحدود الجمركية بالنسبة للدول غير الأعضاء

---

[١] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، التمثيل التجارى، **بروتوكولات إتفاقيات المشاركة المصرية العالمية (الملف الزراعى)** ، غير منشور .

فى العالم، وحدة توزيع حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات من العالم الخارجى.

رابعا: **السوق المشتركة:** وهى عبارة عن شكل الاتحاد الجمركى بالاضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ويتم الاتفاق على إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود على المبادلات التحارية وتحرير انتقال الافراد ورؤوس الأموال والتكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء.

خامسا: الوحدة الاقتصادية : وهى عبارة عن السوق المشتركة بالإضافة إلى عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بمعنى تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بقصد إزالة التمييز بين الدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية.

سادساً: **التكامل الاقتصادى أو الإندماج الاقتصادى الكامل:** هو عملية اتخاذ عملة واحدة كى تستخدم فى كافة أرجاء المنطقة التكاملية محل الدراسة وقيام التكامل النقدى يعتبر شقاً رئيسياً من عملية التكامل الاقتصادى بأكمله ويترتب على ذلك وجود سلطة نقدية تتولى مسئولية إدارة العملة المشتركة فى شكل بنك مركزى اتحادى مع إختفاء صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقدياً.

من المعروف أنه قد طرأت متغيرات كثيرة خلال الفترة الأخيرة على العلاقات الاقتصادية الدولية كان أبرزها توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT من قبل ١١٧ دولة عضواً فى مراكش فى إبريل ١٩٩٤، ثم قيام منظمة التجارة العالمية WTO وبدأ تنفيذ الاتفاقية إعتبار من أول يناير ١٩٩٥ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ وكانت مصر عضوا فى الجات منذ عام ١٩٧٠. ومن ناحية أخرى تتم معظم الاتفاقيات الاقتصادية وتجارة السلع والخدمات عالمياً من خلال تكتلات إقتصادية لمجموعات دولية مختلفة فعلى صعيد التكامل الإقليمى فضلاً عن أن مصر عضوا فى السوق الأوربية المشتركة مع ثلاث دول عربية هى سوريا وليبيا والعراق فقد أنضمت مصر حديثاً إلى تكتلين اقتصاديين كبيرين أحدهما افريقى وهو السوق المشتركة لدول جنوب وشرق افريقيا المعروف بالكوميسا COMESA وأصبحت مصر عضواً فيه

إعتباراً من أكتوبر ١٩٩٨ بجانب تسعة عشر دولة إفريقيةوالتكتل الثانى عربى وهى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى قامت فى أول يناير ١٩٩٨ وتضم ثمانية عشر دولة عربية. وفى يونيو ٢٠٠١ مصر وقعت مصر مشاركة مع الاتحاد الأوربى ويجرى التصديق عليها الأن من برلمانات دول الاتحاد الأوربى الخمس عشر والبرلمان المصرى وبجانب هذه التكتلات الإقليمية ترتبط مصر بعدد من الاتفاقات التجارية الثنائية التى تهدف إلى تسهيل التبادل التجارى مع الدول العربية وكذلك إرتباط مصر بالكثير من البروتوكولات التجارية.

الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة " GATT"

وقع دبلوماسيون وسياسيون من دول مختلفة على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي أصبحت تعرف باتفاقية الـ GATT في شهر يناير/ كانون الثاني من عام ١٩٤٨. فقد أسسوا بذلك منظمة متعددة الأطراف وضعت القواعد التي تحكم التجارة الدولية[١]. الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة كانت حينئذ تطوراً فريداً وخطة جذرية بالنظر إلى أن عمليات التبادل التجاري كانت تجري وفقاً لاعتبارات المصالح الوطنية للدول.

وفي عام ١٩٩٤ انقضى عمر المنظمة لتحل محلها منظمة التجارة الدولية التي تضم ١٢٣ دولة عضواً تقوم مجتمعة بـ٩٠ في المئة من حركة التبادل التجاري الدولي. وكان الهدف من إنشاء منظمة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة خلق مناخ للتجارة الدولية يسوده الانسجام وقائم على المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص.

وكانت التجارة الدولية في تلك الأيام أبعد ما تكون عن ذلك. فقد كانت الدول الغنية مهيمنة على حركة التبادل التجاري الدولي وتملي شروطها على دول العالم الثالث وتحدد من يبيع السلع ومن يشتريها. وقد أقامت الدول القوية اقتصادياً حواجز في وجه الدول النامية، وتجسدت تلك الحواجز في رسوم استيراد على السلع التي من شأنها منافسة صناعاتها وإلحاق ضرر بها، كالسيارات وأجهزة الراديو، ولم يكن أمام دول

---

[١] زكريا محمد بيومى(دكتور) ، **إتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصرى والعربى** ، المؤتمر العلمى السنوى الأول، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، ٢٦-٢٧ مارس ١٩٩٦ .

العالم الثالث في مثل هذا الواقع سوى الخضوع لتلك الشروط الملائمة لها والاكتفاء، مرغمة بأن تبقى المصدر الرئيسي للمواد الخام. هذا الواقع هو الذي جعل منظمة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الدولية تدرك منذ وقت مبكر أنه يجب منح دول العالم الثالث معاملة خاصة وتشجيعها حتى تستطيع الثبات في محيط التجارة الدولية وهكذا. وفي الوقت الذي عملت فيه المنظمة على إقناع الدول الغنية بإسقاط حواجز الحماية الجمركية. كانت تعمل أيضاً على توفير الأسباب التي تيسر لدول العالم الثالث دخول الأسواق التجارية الرئيسة في العالم.

ويمكن القول ترتيباً على هذا كله: إن منظمة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة أو الـ GATT وضعت إطاراً أو هيكلاً لتجارة دولية أكثر تحرراً من القيود والحواجز، بينما ستقوم منظمة التجارة الدولية بالإشراف على تحقيق ذلك في الواقع العملي مع فرق واحد هو أن لهذه الأخيرة سلطات أكثر من المنظمة الأم.

وتملك منظمة التجارة الدولية سلطات أقوى في إجراء تحقيقات أكثر من منظمة الجات، إذ يمكنها مقاضاة الدول التي ترتكب مخالفات فيما يتصل بموضوع التجارة الدولية في محاكم دولية، ورغم أن الفرصة لم تسنح بعد للمنظمة لممارسة هذه السلطات والقدرات ووضعها على محك الاختبار، فإن أمامها عدة نزاعات عليها أن تبت فيها، وقد تمت حتى الآن تسوية الخلافات المطروحة عن طريق المفاوضات بنجاح، وتلك غاية المنى التي كانت تراود من خططوا لإنشاء منظمة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة منذ تأسيسها[1].

وعلى العموم يمكن حصر تعريف الجات بالنقاط الآتية:

* هي إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها.
* هي بمثابة محكمة دولية تتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

---

(١) جمال محمد صيام (دكتور)، " أثر اتفاقيات التجارة الدولية على الزراعة المصرية " ندوة تنافسية القطاع الزراعى المصرى فى ضوء الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف" الواقع والمأمول" ، المؤتمر السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١ .

* هي إطار للإشراف على تجارة السلع في العالم "باستثناء البترول" والمقدرة بنحو ٩٠% من جملة التجارة العالمية.

الجـــات: مجتمع الأقوياء المتنافسين القادرين على التقدم، والملكية الفكرية هي في الواقع جوهر الجات، الابتكار، التصنيع، الابتكارات التكنولوجية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحماية براءات الاختراع وحقوق المعرفة. تطبيق التكنولوجيا في التصنيع من أجل المنافسة وحقوق الملكية الفكرية تتمثل في وضع اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع، الأداء العلني والعلامات التجارية والجغرافية والتصميمات الصناعية وتصميمات رقائق السيليكون الخاصة بالحاسبات الآلية والأسرار التجارية.

وتضمنت الاتفاقية وضع معايير دولية للحماية ومتطلبات للتنفيذ الفعال والاحتفاظ بحق الدولة في حماية الصحة العامة وتطبيق نظام الترخيص الإجباري في حالة تعسف صاحب الحق في استخدامه أو ممارسته له بإجراءات غير تنافسية في مجال الدواء وعدم التمييز بين الوطني والأجنبي في حماية هذه الحقوق داخل الدولة ووضع ضمانات تكفل الحماية.

اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO [1]:

أنشئت منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥. وهي واحدة مـــن أصـــغر المنظمـــات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامـــة للتعريفـــات والتجارة (الجات)والتي أنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية.

وهكذا وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجـــاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عامـــاً. أحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في ١٩ مايو ١٩٩٨ بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات.

---

[1] -World Trade Organization.

لقد شهدت العشرون عاماً الماضية نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط ٦% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولات الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات. وشملت المفاوضات التالية مواضيع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤ إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية[1].

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي. في فبراير ١٩٩٧ تم الوصول إلى إتفاقية بخصوص خدمات الإتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة ٦٩حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التيتم الإتفاق عليها في جولة أورجواي في نفس العام اتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطى أكثر من ٩٥% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو ١٩٩٨ على دراسة مواضيع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية.

وفي عام ٢٠٠٠ بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات.

إن منظمة التجارة العالمية هى المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هى ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

---

[1] السيد عبد المطلب عبد العال (دكتور)، **بعض ملامح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، ندوة تنافسية القطاع الزراعى المصرى فى ضوء الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف" الواقع والمأمول" ، المؤتمر السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١ .

النتيجة المرجوه من ذلك هى الضمان، فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم النتيجة المحققة من كل ذلك هى إقامة عالم اقتصادى يسوده الرخاء والسلام.

النتيجة الأخرى هي الثقة، أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها. وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم.

تكون النتيجة أيضاً وجود عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسئول بصورة أكبر، يتم اتخاذ القرارات بصورة نموذجية في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، يتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الإتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان إلتزام السياسات التجارية للدول بهما، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية تنخفض. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

تتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية في العادة بإجماع أصوات الدول الأعضاء ثم يتم إقرارها لاحقاً من خلال برلمانات الدول، تحول أية خلافات تجارية إلى آلية تسوية المنازعات في المنظمة حيث يتم الاحتكام إلى الإتفاقيات والمعاهدات لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها، وبهذا الأسلوب فإن مخاطر تحول المنازعات إلى صراعات سياسية أو عسكرية تنخفض كثيراً، وبتقليل الحواجز في التجارة تؤدي أنظمة منظمة التجارة العالمية إلى تقليل الحواجز ما بين الأمم والدول.

أن محور النظام والمعروف بالنظام التجاري المتعدد الجوانب هو إتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي وقعتها أغلبية دول العالم التجارية وأقرتها برلماناتها و تعد تلك الإتفاقيات الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية هامة كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع.

إن الإتفاقيات تباحثت بشأنها الحكومات كما وقعتها الحكومات غير إن الغرض من تلك الاتفاقيات في الأساس هو مساعدة منتجي السلع والبضائع ومقدمى الخدمات والمصدرين والمستوردين لإدارة أعمالهم بنجاح مما يقود إلى تحقيق مصلحة ورفاهية شعوب الدول الأعضاء

الاختصاصات :

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسلة وبصورة متوقعة وبحرية. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في الموضوعات المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

الهيكل:

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من ١٤٠ عضو يمثلون أكثر من ٩٠% من التجارة العالمية، كما أن ٣٠ أخرون يتفاوضون بخصوص العضوية و يتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع و تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء.

أن الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري والذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل.

يأتي المجلس العام في المرتبة التالية (ويشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف ولكنه يشمل أحيانا مسئولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء) والذي ينعقد عدةمرات في العام في المقر في جنيف، كما ينعقد المجلس العام بصفته هيئة مراجعة سياسات التجارة وكذلك بصفته هيئة فض المنازعات.

ويوجد في المستوى التالي كل من مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية (تربس) والتي ترفع تقاريرها إلى المجلس العام.

تتعامل العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات والعمل وفرق العمل مع الإتفاقيات، كل اتفاقية على حدة ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية.

أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ١٩٩٦ ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل، وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية و في الاجتماع الوزاري الثانى في جنيف في ١٩٩٨ قرر الوزراء أن منظمة التجارة العالمية سوف تدرس أيضاً موضوع التجارة الإلكترونية وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة.

إتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا(الكوميسا):

COMESA

في ١٩٨١/١٢/٢١ تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا[١] ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٢/٩/٣٠ .

ونتيجة للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينهم وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA كخطوة جديدة

---

١ - PTA –Preferential Trade Area.

نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتم توقيع الاتفاقية في ١٩٩٤/١٢/٨ لتحل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية .PTA

مدة الاتفاقية : سارية إلا إذا قررت هيئة رؤساء الدول والحكومات إلغاؤها بناءً على توصية المجلس الوزاري

تاريخ انضمام مصر للاتفاقية : في مايو ١٩٩٨ .

الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة :

١- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق

٢- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.

٣- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.

٤- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم .

٥- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة .

الدول الأعضاء:-

تضم الكوميسا في عضويتها ٢٠ دولة بيانها كالتالي :

(مصر، ليبيا، أنجولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي). مع ملاحظة انسحاب تنزانيا من الاتفاقية في سبتمبر ٢٠٠٠ .

أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا :

منتجات الألمونيوم، الأدوية، المنتجات البترولية، السجاد ،الموكيت، السيراميك، المنتجات الغذائية، الأثاث، الأسمدة، المبيدات الحش.رية، الأسمنت ،حديد التسليح، الأرز والمنسوجات.

أهم الواردات المصرية من دول الكوميسا:- الشاي والبن، الكاكاو، البقـول، التبـغ، السمسم، الجلود الخام، مواد الدباغة، الخلاصات النباتية والعطرية والإبل الحية .

الفرص التي تقدمها الكوميسا لمصر :- يتيح الانضمام لمجموعة الكوميسا العديد من الفرص الاقتصادية، على أساس أن هناك مجالات اقتصادية كثيرة للتعاون مع أفريقيا باعتبارها سوقاً مناسبة للإنتاج المصري، كما أنها مورد خصب لكثير من الخامات إلى جانب ما تملكه من فرص للتوسع الزراعي، وذلك كالأتي:-

في مجال الصناعة:- تتيح العضوية في الكوميسا الفرصة للسلع الصناعية المـصرية أن تدخل لأسواق الدول الأعضاء، وحصولها على تخفيضات جمركية ودخولها معفاة من الرسوم الجمركية لأسواق المجموعة، إلى جانب تمتع هذه الـسلع بمزايـا نـسبية مقارنة بدول أخرى، إضافة إلى ذلك فإن حق أنشاء الشركات الـذي يتيحـه ميثـاق الكوميسا يُعد حافزاً لأي مستثمر مصري أن يقيم شركة باسمه أو بالمشاركة مع أحـد رجال الأعمال في هذه الدول وأن يتمتع بالإعفاءات الممنوحة للاستثمارات فيها .وقد قامت بعض الشركات المصرية بفتح فروع لها في هذه الدول مثل شـركات تـصنيع الألمونيوم والأدوات المنزلية والآلات الكهربائية، الأمر الذي أعطى السلع الـصناعية المصرية مركز تنافسي أفضل في أسواق هذه الدول .

في مجال الزراعة :- أبدت العديد من دول المجموعة رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الزراعة، حيث تقدمت العديد من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها تتراوح مساحتها ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠ ألف فدان تتـوافر بها البنية الأساسية للزراعة وموارد المياه، ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب أعـداد كبيرة من العمالة المصرية، كما يمكن أن تمثل مـصدر رخـيص لـواردات مـصر الزراعية.

في مجال المقاولات:- تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة في الأسـواق الأفريقية، وهو ما أتاح الفرصة لهذه الشركات في تطوير البنية الأساسية لمعظـم دول المجموعة، إضافة إلى ذلك توجد مشروعات للربط الكهربائي بين هذه الدول ومصر:-

في مجال الخبرة والدعم الفني :- يلعب الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا دوراً هاماً، حيث يقوم بتوفير الخبرات المصرية اللازمة للمشروعات التنموية في أفريقيا، كما يقوم بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول، كذلك تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول سواء في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول .

إتفاقية التجارة الحرة العربية :

ان حكومات الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، انطلاقا من ايمانها القومي بوحدة الامة العربية، وادراكا منها لحيوية التكامل الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية وكوسيلة اساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في اطار اقتصادي عربي متحرر متطور ومترابط متوازن، وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات المتعلقة بها، وتنفيذا لما ورد في المادتين السابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، واستنادا الى قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول فبراير ١٩٧٨م بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة تساير الاوضاع الاقتصادية المتطورة في الوطن العربي.

الفصل الثانى
اتفاقيات التبادل التجارى الحر والتفضيلية بين مصر والدول العربية

أولا : إتفاقية التجارة الحرة العربية :

وهى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل و الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة. وكذلك الرسوم والضرائب الاخرى التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات

الدولة الطرف نفسها، أيا كان اسم هذه الرسوم والضرائب. ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي تجبى مقابل خدمة محددة مثل رسوم الارضية او التخزين او النقل او الشحن او التفريغ. والتدابير والاجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الاغراض التنظيمية او الاحصائية وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والادارية التي تفرض على الاستيراد[1].

تستهدف هذه الاتفاقية ما يلي:

١- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا للأسس الآتية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الاخرى.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة او البديلة.
- تحديد السلع والمنتجات المشار إليها بالفقرات- السابقة في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة او تلك التي يقررها المجلس

٢- الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها.

٣- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

٤- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

---

[1] رفعت السيد العوضى (دكتور)، "**التكتلات الاقتصادية العاملية وأثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية**" ، المؤتمر الدولى حول إقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة ، كلية التجارة جامعة الأزهر، مايو ١٩٩٩ .

٥- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
٦- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الإتفاقية وعلى الأخص اوضاع الدول الأقل نموا منها.
٧- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

ثانياً : المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تكونت المنظمة من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جمهورية السودان الديمقراطية، الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية،الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية العربية اليمنية ، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية. المملكة المغربية و جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.و ذلك للاتي:
١- رغبة منها في إرساء كيانها الزراعي والاقتصادي على أسس متينة من العلم والخبرة.
٢- وإدراكا للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادي العربي.
٣- واقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعي يعتبر أساسا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.
٤- وإدراكا بأن الموارد الزراعية في الدول العربية لم تستغل استغلالا كاملا بعد، وأن المستغل منها مازال دون الاستغلال الاقتصادي الأمثل.
٥- ونظراً للتشابه في الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية وكذلك المشكلات الزراعية.
٦- وتأكيدا لأهمية زيادة الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لاستغلال الموارد المتاحة استغلالا اقتصاديا لسد حاجات الدول العربية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٧- وإدراكا منها لأهمية التنسيق بين خطط الدول العربية وتوفير سبل الدراسة المشتركة للإسراع في حل المشكلات الزراعية للوصول إلى التكامل الزراعي بين هذه الدول.

وتنفيذاً لما يقضي به ميثاق جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

اتفقت على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدولة العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١-٣- ١٩٧٠ بقراره رقم (٢٦٣٥) من دور انعقاده العادي الثالث والخمسين ودعا الدول الأعضاء إلى الارتباط بها.

ثالثا: اتفاقية المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

أُسس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في عام ١٩٨٦ في دمشق بالجمهورية العربية السورية . وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية ، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكّن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق.

يشرف على عمل أكساد جمعية عمومية تتألف من وزراء الزراعة العرب الأعضاء في المركز، ومجلس تنفيذي منتخب يتألف من سبعة ممثلين عن سبع دول عربية ، ويتوزع العمل فيه على عدة إدارات متخصصة، وهي: إدارة دراسات الأراضي واستعمالات المياه ، الدراسات المائية، دراسات الثروة الحيوانية ، دراسات الثروة النباتية ، الاقتصاد والتخطيط، المالية والإدارية.

المهام الاساسية :

يقوم اكساد بالابحاث والدراسات والتدريب في المجالات التالية :

- حصر وتقييم امكانات وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية.
- حماية الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور والتلوث وتنميتها وتحديد الأشكال والبدائل المثلى لاعادة تأهيل واستثمار المناطق المتدهورة.

- توليد ونقل وتطويع التقانات الزراعية الملائمة بيئياً، والمجدية اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً بالتعاون مع مراكز البحث والإرشاد الزراعي في الدول العربية.
- حصر وتقييم الخصائص والاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق الإنتاجية، وتحديد سبل ووسائل رفع كفاءتهم الإنتاجية ومستوى معيشهم.
- التنمية المتكاملة والمستدامة لمناطق محددة .
- تطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية ومصادر تغذيتها .
- تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الزراعية .
- رفع كفاءة الكوادر الفنية الزراعية العربية في مختلف مجالات عمل المركز العربي.
- مراقبة التصحر ومكافحته وإعادة تأهيل المناطق المتصحرة، ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، والتنسيق مع الدول والمنظمات العربية في هذا المجال .

المهام الوظيفية

يمارس اكساد المهام الوظيفية المتعلقة بالابحاث والدراسات ونشر المعرفة التقنية واكساب المهارات في المجالات التالية :

- اجراء الاختبارات الموسعة لنتائج الدراسات والابحاث والتقنيات الجديدة في حقول رائدة والتثبت منها قبل تعميمها على نطاق واسع..
- تنفيذ مشاريع تنموية رائدة مبنية على نتائج الابحاث والدراسات التي يجريها اكساد. تنفيذ برامج تدريب الكوادر الزراعية والتقنيين العاملين في تنمية المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي .
- عقد اللقاءات العلمية الهادفة الى نشر وتعميم خبرات اكساد في مختلف مجالات عمله .
- دراسة جدوى مشاريع التنمية التي توصي بها برامج الدراسات والبحوث.
- تقديم الاستشارات والمساعدات الفنية للدول العربية.
- التعاون الفني مع الدول والمنظمات العربية والدولية وتبادل الخبرات.

- التعاون الفني مع وكالات العون الفني وصناديق التمويل وتنفيذ مشاريع مشتركة يمكن ان تتعدى نطاق الوطن العربي.
- توثيق النتائج الخاصة بأعمال المركز والمراكز القطرية وتنسيقها وتعميمها وتبادلها